IRAQI HUMAN RIGHTS SOCIETY IN U .S .A

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية تصدر تقريراً حول الانتخابات البرلمانية المبكرة في العراق لعام ٢٠٢١.

المقدمة ؛

الجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الامريكية (IHRSUSA) جمعية طوعية غير حكومية، مستقلة تهدف الى تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين العراقيين في ظل المواثيق والعهود الدولية، وفق دستور عراقي فاعل، وتدعو إلى الغاء كافة الانتهاكات المتعلقة بالحقوق والحريات العامة، وتطبيق معايير حقوق الإنسان، وترصد الانتهاكات والخروقات التي يتعرض لها الافراد، وتصدر البيانات والتقارير الدورية بذلك.

كما تقوم بتنمية قدرات الناشطين والعاملين في منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة من خلال إقامة الورش والمؤتمرات والندوات في المجالات المختلفة لتحسين قدراتهم لمواجهة التحديات، وتسعى الجمعية ومنذ تأسيسها عام ١٩٩٩ الى التواصل الهادف مع جميع الاطراف المحلية والاقليمية والدولية للنهوض بالواقع العراقي، حيث يحتاج البلد الى العديد من الإصلاحات الجذرية لتحسين البنية التحتية، وتقديم الخدمات الاساسية للمواطن العراقي، وإنهاء العقبات التي تواجه التنمية والتعليم والاستقرار.

الانتخابات العراقية المبكرة لعام ٢٠٢١

من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها البلدان الديمقراطية المتقدمة في العالم هي اجراء الانتخابات التشريعية النزيه والشفافة التي تمنح الشرعية للحكومات، وتعتبر بمثابة تفويضاً شعبياً وقانونياً لإدارة شؤون البلاد.

والانتخابات هي من الحقوق المشروعة لجميع المواطنين بعيداً عن التمييز او اي اعتبارات دينية او قومية او فكرية او بسبب اللون او العرق، وتؤكد الاعراف والمواثيق الدولية على اجراءها، ويشير الدستور العراقي لسنة 2005 في المادة (20) والتي تنص على " إعلان حق الاقتراع العام للمواطنين، رجالاً ونساءً وحق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت، والانتخاب والترشيح.

وهذه الانتخابات المبكرة جاءت استجابة لمطالب متظاهري تشرين والتي شملت العاصمة بغداد وتسع مدن عراقية اخرى طالبوا فيها بإجراء انتخابات مبكرة، وتعديل قانون الانتخابات، واستقالة حكومة عادل عبد المهدي، وتحققت كل هذه المطالب.

وبعد توفير الإطار القانوني للعملية الانتخابية التشريعية في العراق انطلقت الانتخابات " التصويت العام " في ثمانية عشرة محافظة عراقية صباح يوم 2021/10/10 وسط اجراءات امنية مشددة حيث تم إغلاق الحدود والمطارات ومنع التنقل بين المحافظات وغلق المطاعم والأسواق والمنشآت التجارية والترفيهية بمشاركة " 3223 " مرشحاً يمثلون " 44 " تحالفاً و " 267 " حزباً لتنافس على " 329 " مقعداً في البرلمان العراقي موزعين على (83) دائرة انتخابية بمعدل " 8960 " مركزاً و" 57.944 " محطة في عموم البلاد .. وفتحت مراكز الاقتراع أبوابها لاستقبال الناخبين في تمام الساعة السابعة صباحاً بتوقيت العراق،

واستمرت العملية الانتخابية لغاية السادسة مساءاً حيث تغلق مراكز الاقتراع إلكترونياًولا مجال لإجراء أي تمديد في الوقت.

* نظام الكوتا ؛

نص قانون الانتخابات الجديد رقم تسعة لسنة ٢٠٢٠ على تخصيص 25% من المقاعد لكوتا النساء " 83 " مقعداً .. كذلك ستكون هناك تسع مقاعد لكوتا الأقليات والمكونات الدينية والقومية في العراق من اجل تمثل هذه الشعوب الاصيلة داخل قبة البرلمان وهي خمسة للمكون المسيحي في محافظات بغداد - نينوى - كركوك - اربيل - ودهوك .. والمكون الصابئي المندائي في بغداد، والمكون الايزيدي في محافظة نينوى، والمكون الكردي الفيلي في محافظة واسط، والمكون الشبكي في محافظة نينوى .. وتكون المقاعد المخصصة للكوتا ضمن دائرة انتخابية واحدة، ويحق التصويت للمرشحين من جميع الدوائر الانتخابية المنتشرة في عموم العراق.

* التصويت الخاص ؛

في 8/تشرين الاول/2021 سيشارك في التصويت الخاص وفق تصريح المفوضية مليون و " 120 " الف منتسب من الاجهزة الامنية ومن عناصر وزارتي الدفاع والداخلية وجهاز مكافحة الارهاب، ووزارتي داخلية إقليم كردستان والبيشمركة، والنازحين، ونزلاء السجون والمستشفيات موزعين على " 595 " مركزاً في " 2584 " محطة .. كما سيشارك " 120.126 " الف نازح ومهجر سيتوجهون الى " 86 " مركزاً في " 309 " محطة اقتراع.

وعدم شمول منتسبي الحشد الشعبي بالتصويت الخاص في الانتخابات البرلمانية نتيجة عدم إرسال هيئة الحشد بيانات منتسبي الحشد إلى المفوضية مما ادى الى اشراكهم في التصويت العام.

وكانت نسبة المشاركة في عملية التصويت الخاص قد بلغت " 69% ".

* مراقبة الانتخابات ؛

من اجل دعم ونزاهة الاقتراع والمساهمة في انجاح الانتخابات البرلمانية العراقية شارك اكثر من " 800 " مراقب دولي ممثلين عن الامم المتحدة والاتحاد الاوربي وجامعة الدول العربية الى جانب الوجود المكثف للمنظمات العراقية المدنية وانتشارهم في عموم المراكز والمحطات الانتخابية لممارسة دورهم الرقابي بحيادية ورصد المخالفات، كما تواجد الآلاف من مراقبي الكيانات والمرشحين المستقلين في المراكز لمتابعة سير العملية الانتخابية.

ان مشاركة المنظمات الدولية والمحلية في مراقبة الانتخابات هي لمراعاة الحيادية وعدم التمييز ودعم الاستحقاق لكل المرشحين، والمساهمة في منع وتقليص المخالفات والانتهاكات، وتعزيز للحقوق المدنية والسياسية وإرساء النهج الديمقراطي.

* رصد المخالفات ؛

ورصدت الجمعية العراقية اهم الاختراقات والملاحظات اثناء مراحل عملية الاقتراع الخاص والعام، وبعد اعلان النتائج الاولية وكما موضح ادناه ؛

- وجود بعض الصعوبات في التقنية الفنية للأجهزة المستخدمة، مما ادى الى توقف وتعطيل الاجهزة في العديد من المراكز، وفرق الصيانة عملت على إصلاح الخلل الموجود في الاجهزة.
- انقطاع التيار الكهرباء لعدد كبير من المحطات في بغداد والمحافظات، مما ادى الى ايقاف عملية التصويت.
- الحملات الانتخابية لم تكن على مستوى المسؤولية.
- ضعف الوعي الانتخابي لدى العديد من المواطنين.
- ارتفاع وتيرة الحملات الانتخابية في الايام الاخيرة.
- الاحزاب المتنفذة تستخدم أموال الدولة في حملاتهم الدعاية الانتخابية.
- استمرار الدعاية الانتخابية لبعض المرشحين حتى الساعات الاولى من الاقتراع.
- اتخاذ اسلوب شراء ذمم من خلال شراء بطاقات الناخب التي وصلت من خمسة وعشرون الف الى مائة الف دينار عراقي وفي بعض الاماكن ارتفع اكثر.
- تثقيف الناخبين داخل المراكز من قبل اشخاص تابعين للمرشحين من اجل التصويت.
- تمزيق صور ولافتات المرشحات والمرشحين.
- استخدام اسلوب التشهير والتسقيط فيما بينهم.
- التعرض الى المرشحات في اسلوب هابط ومخل ومنافي لقيم المجتمع العراقي.
- ضعف المشاركة من قبل المواطنين العراقيين نتيجة عدم ثقتهم بالعملية السياسية.
- تأخير في افتتاح عدد من المراكز عن الموعد المقرر.
- المشرفين والعاملين عند دخول المواطنين بأعداد كبيرة تظهر عليهم علامات الارتباك والتشنج.
- العاملين في المحطات بحاجة الى تدريب ومعرفة دورهم في المحطات.
- بعض مدراء المراكز يتعامل مع مراقبي الكيانات بصورة جيدة ومع مراقبي المنظمات بصورة سيئة.
- وجود اشخاص ليست لهم صفة قانونية داخل المحطات والمراكز.
- اكتظاظ المراقبين والوكلاء داخل المحطات.
- منع استخدام المراقبين الهاتف الجوال او اجهزة الحاسوب.
- دخول القوات الامنية مع اسلحتهم داخل المراكز والمحطات.

- ذهاب الناخب في التصويت الخاص والعام الى المراكز والمحطات المقررة لا يجد اسمه هناك وتم حرمان العديد منهم من المشاركة في الاقتراع.
- اثناء عملية التصويت الخاص رصد حالات ترويج من بعض الضباط لعناصر مسؤولين عنهم.
- التصويت على اكثر من اسم في التصويت الخاص من اجل ابطال ورقتهم الانتخابية.
- رفض اغلبية النازحين من المشاركة نتيجة الاوضاع السيئة التي يمرون بها.
- عدم وجود الحمامات (دورات المياه) المناسبة في بعض المراكز.
- عدم وجود لوحة تعريفة لبعض المراكز تتضمن اسم المركز ورقمة.
- إطلاق نار عشوائي من انصار الفائزين عقب اعلان النتائج الاولية.
- الاحزاب والكيانات السياسية ترتكب مخالفة قانونية من خلال تهديدها لمفوضية الانتخابات باستخدام السلاح وخلق الفوضى في البلاد.
- المفوضية تعرضت للضغوطات وبأساليب مختلفة من قبل الاحزاب النافذة.
- اشراك المرشحة المستقلة " انسام مانوئيل اسكندر منصور " (المتوفية قبل شهرين) في الانتخابات " الكوتا " والتي تحمل الرقم " ١٢٣ " وحصلت على " ٢٣٩٧ " صوتاً.

* النتائج الاولية ؛

ووفق ما اصدرته مفوضية الانتخابات، فإن اكثر من اثنان وعشرون مليون و116 ألفاً و368 شخص عراقي من أصل ما يقارب اربعون مليون نسمة يحق لهم التصويت في الانتخابات البرلمانية المقبلة وعلى الناخب الحصول على البطاقة البايومترية ليحق له التصويت .. وقد شارك " تسع مليون و 77.779 " شخصاً في عملية التصويت لتصل نسبتهم الى " 41% " .. ونسبة المشاركة في التصويت الخاص كانت (69%).

بعد ساعات من الانتهاء التصويت وغلق المراكز والمحطات اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج الاولية واوضحت من ان عملية الفرز والعد الالكتروني للأصوات كانت نسبة المطابقة مئة بالمئة .. كما جرى تقديم " 119 " شكوى منها " 25 " للاقتراع الخاص.

وكانت النتائج الاولية تشير عن تقدم التيار الصدري وحصوله على اكثر من " 70 " مقعداً مما دفع بالعديد من الكيانات والكتل الخاسرة وخاصةً (الإطار التنسيقي للقوى الشيعية وفصائل المقاومة) الى الاعلان عن رفض النتائج الاولية التي اصدرتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وطالبت بإعادة فرز الصناديق يدوياً و تدارك الأمر من مخاطر تهدد السلم الأهلي العراقي عن طريق استخدام السلاح في تحدي صارخ للقانون والدولة .. ويجري الان عد وفرز المرحلة الاخيرة للمحطات المحجورة في مراكز العد والفرز والبالغ عددها " 3681 " محطة.

* اعلان النتائج النهائية ؛

كانت الحكومة العراقية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد اعلنوا قبل عملية الانتخابات عن الاعلان عن النتائج خلال اربعة وعشرون ساعة من انتهاء عملية التصويت حيث تنص المادة 38/ اولاً من قانون الانتخابات الجديد رقم 9 لسنة 2020 على ان تعتمد المفوضية أجهزة تسريع النتائج وتلتزم بإعلان النتائج الأولية خلال (24) ساعة من انتهاء الاقتراع وتجري عملية العد والفرز اليدوي لغرض المطابقة بواقع محطة واحدة في كل مركز انتخابي وفي حال عدم تطابق نتائج العد والفرز اليدوي بنسبة (5%) من أصوات تلك المحطة فيصار الى إعادة العد والفرز اليدوي .. وفي حال وجود اي اعتراض او طعن بالانتخابات تقديم طلب من تاريخ ٢٠٢١/١٠/١٢ ولمدة ثلاثة ايام لغاية ٢٠٢١/١٠/١٥ الى المفوضية او الى الهيئة القضائية للانتخابات مباشرةً.

* الآراء والمقترحات ؛

- عدم التسرع عند اعلان النتائج الاولية، وتوضيح ما تبقى من الصناديق كي لا يستغلها الخاسرون.
- على الاحزاب والكيانات احترام عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وعدم استخدام اساليب الضغط والتهديد والتشكيك في عملهم.
- على المفوضية تقديم دعاوي قانونية ضد كل من يتدخل في عملهم او يقوم بتهديد العاملين فيها.
- توزيع البطاقات المخصصة " البايومترية " للاشتراك الناخب في الاقتراع قبل انطلاق عملية التصويت بأسبوع على الاقل لحسم كافة الاشكالات.
- رسم سياسة واضحة من قبل المفوضية لعملها ونشرها في وسائل الاعلام قبل انطلاق عملية الاقتراع.
- التعليمات في هذه الانتخابات قد منعت إدخال المراقبين الهاتف الجوال الى المحطات لذا يتطلب ايجاد مكان محدد من المركز لهم لرفع تقاريرهم.
- لحماية الكوتا من الراغبين بالحصول عليها هو ان يكون هناك سجل انتخابي خاص لكل مكون، كما يحق للناخب من ابناء المكونات التصويت لمن يرغب خارج نظام الكوتا اي ليس الزاماً عليه التصويت الا لمرشحي الكوتا .. لكون مقاعد الكوتا تأخذ وباسم القانون بأصوات من ابناء خارج المكون.

الختام ؛

لا بد من الاشادة بالجهود المبذلة لإنجاح العملية الانتخابية في العراق من كافة الاطراف والمؤسسات الحكومية والمدنية، لا سيما الاجهزة الامنية من خلال تعاونها مع الناخبين والمراقبين، وتوفير بيئة آمنة ولم تسجل اي خروقات أمنية في يوم الانتخابات .. وتعتبر الانتخابات الحالية افضل نسبياً من الانتخابات الاربعة السابقة.

وتثني الجمعية العراقية لحقوق الانسان على عمل المفوضية رغم بعض الهفوات والثغرات والاخطاء لكون هذه الانتخابات الأكثر نزاهة في تاريخ العراق نتيجة استخدام الاجهزة الإلكترونية الحديثة في عملية الاقتراع، ونأمل ان تكون هذه الانتخابات نموذجاً للمرحلة المقبلة وانتهاء عصر السلاح والهيمنة ويكون القرار للشعب لرسم مستقبلة.

وتحذر الجمعية العراقية لحقوق الانسان من محاولات بعض الكتل التي لم يروق لها النتائج من فرض نفسها بقوة السلاح من اجل غلط الاوراق وزعزعت الاستقرار العام .. كما تشجب التصريحات الخطيرة التي صدرت من قبل الكيانات والكتل المنضوية في (تنسيقية القوى الشيعية وفصائل المقاومة) من مخاطر تهدد السلم الأهلي العراقي والتهديد باستخدام السلاح وخلق الفوضى في البلاد، وعليهم اتخاذ السياقات القانونية عند اعتراضهم.

وبعد تصديق النتائج من قبل المفوضية يتم انتخاب رئيس البرلمان ورئيس الجمهورية من قبل اعضاء مجلس النواب، ومن ثم يكلف رئيس الجمهورية الكتلة الفائزة الاكبر بالانتخابات بتكليف رئيس للوزراء وفقاً للمادة " 45 " من قانون الانتخابات رقم " 9 " لسنة " 2020 " الذي بدوره يقوم بتشكيل الوزارة .. ولا يجوز تشكيل ائتلافات او تحالفات او انتقال اي نائب الى كتلة اخرى الا بعد تشكيل الحكومة.

وتتقدم الجمعية العراقية لحقوق الانسان بأجمل التهاني والتبريكات لكافة الفائزين بمقاعد مجلس النواب العراقي وتأمل ان يكون دورهم الرقابي فاعلاً الى جانب قيامهم بتعديل وسن قوانين تدعم طموحات وتطلعات الشعب العراقي.

الجمعية العراقية لحقوق الانسان

في الولايات المتحدة الامريكية

ihrsusa@yahoo.com

2021/10/16